

دليل بيانات دبي

# التصنيف

الإصدار 1.2 (نوفمبر 2020)



دبي الذكية  
SMART DUBAI

# التصنيف

الغرض	تصف هذه الوثيقة المعايير الخاصة بتصنيف مجموعات البيانات، كبيانات مفتوحة أو بيانات مشتركة وفق ما يقتضيه قانون بيانات دبي.
من الذي يتحمل المسؤولية عن تنفيذ هذا المعيار في كل جهة حكومية	إداري البيانات الذي يتبع قائد البيانات.
متى تستخدم هذه الوحدة من دليل بيانات دبي	خلال الخطوة الثانية من عملية <a href="#">إفهرسة</a> .
مالك الوثيقة	مؤسسة بيانات دبي <a href="mailto:Data.manual@smartdubai.ae">Data.manual@smartdubai.ae</a>
التعريفات	يكون للمصطلحات الواردة في هذا المعيار نفس التعاريف الواردة في <a href="#">قاموس مصطلحات دليل بيانات دبي</a> .
الترخيص	نشرت هذه الوثيقة تحت شروط <a href="#">رخصة المشاع الإبداعي الدولية 4.0</a> من أجل تسهيل إعادة استخدامها من قبل الحكومات الأخرى والجهات الخاصة. وبايجاز، هذا يعني أنه سيكون لكم مطلق الحرية في مشاركة المواد والتعديل عليها، بما في ذلك مشاركتها والتعديل عليها لأغراض تجارية، شريطة الإشارة لمؤسسة بيانات دبي بصفتها المالك لها من دون الإيحاء بكونها تجيز استخدامكم لهذه المواد.
الإصدار	الإصدار 1.2 ، الصادر بتاريخ 3 نوفمبر 2020.

# نظرة عامة

يحدد هذا المعيار المتطلبات التفصيلية للخطوة الثانية في [عملية الفهرسة](#): "التصنيف". يشترط قانون بيانات دبي أن تقوم الجهات الحكومية بنشر البيانات الخاصة بها. كما ينص القانون على ضرورة أن تكون البيانات مفتوحة بشكل تلقائي، متى أمكن. وهو ما يعني أنه سيتم نشرها بموجب ترخيص مفتوح وتوفيرها بشكل مجاني لإعادة استخدامها على المستوى التجاري ولأغراض البحث والمعلومات واتخاذ القرارات الأفضل، إلى جانب المساءلة وتقديم خدمات أفضل.

وبما أن الجهات الحكومية تمتلك بيانات خاصة أو حساسة، فإنه ينبغي تصنيف مجموعات البيانات هذه باعتبارها بيانات مشتركة (بدلاً من بيانات مفتوحة) على ألا يتم مشاركتها إلا مع المستخدمين المعتمدين والمخول لهم لغرض تمكين الحكومة من أداء الوظائف المنوطة بها بشكل أفضل وخدمة مواطنيها والمقيمين أيضاً. ومن ناحية أخرى، تساعد هذه الوثيقة الجهات في تقييم ما إذا كانت عملية نشر مجموعات البيانات الفردية تنتهك القوانين الحالية أو تحدث تأثيرات سلبية بشكل كبير على الخصوصية والأمان والسلامة والفاعلية لدى الحكومة، ومن ثم ينبغي عدم نشرها علانية.

ينبغي تصنيف جميع البيانات بشكل سليم قبل نشرها وتحميلها في منصة دبي بالس.

تحدد هذه الوثيقة ما يلي:

- [المتطلبات](#) الخاصة بالمطابقة لهذا المعيار
- [إطار العمل الخاص بتصنيف بيانات دبي](#): ويتمثل في التعريفات والمعايير التي يتعين على الجهات استخدامها عند قيامها بتصنيف البيانات الخاصة بها
- [العملية](#) التي يتعين على الجهات اتباعها عند تصنيف البيانات
- مدى قدرة الجهة على إظهار وإثبات [الامتثال](#) لهذه الوحدة من دليل بيانات دبي.

## المتطلبات

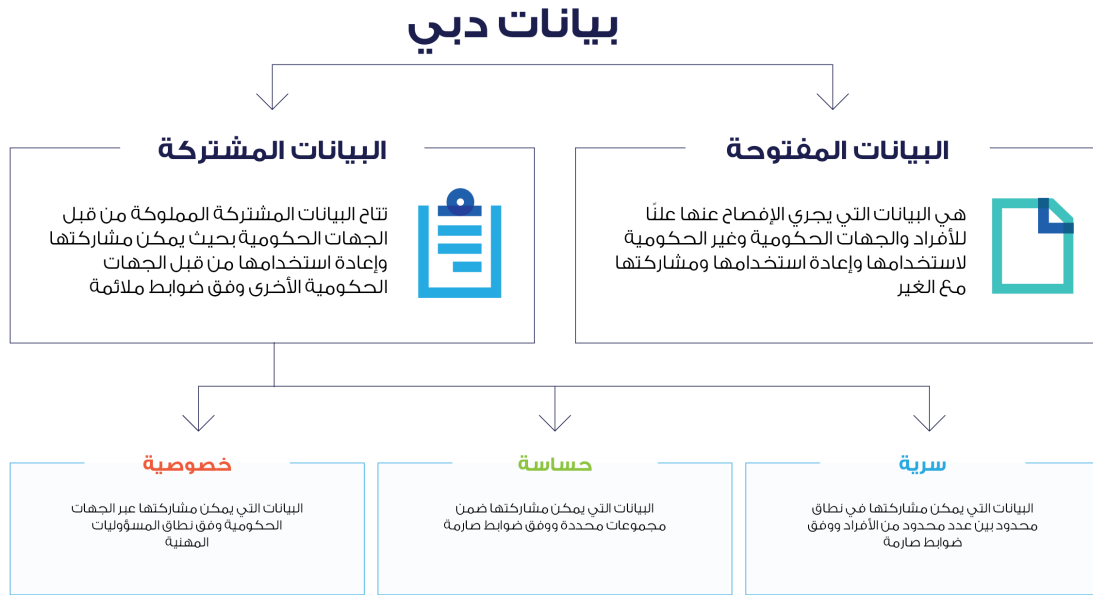
يجب تصنيف كل مجموعات البيانات المحددة للنشر وفقاً للفئات الموضحة في هذه الوثيقة، فضلاً عن ضرورة الموافقة على هذا التصنيف مع مؤسسة بيانات دبي.

# إطار عمل تصنيف بيانات دبي

قامت مؤسسة بيانات دبي بوضع إطار العمل الخاص بتصنيف بيانات دبي، حتى تتمكن الجهات الحكومية من تصنيف البيانات الخاصة بها، إما بيانات مفتوحة أو بيانات مشتركة، إلى جانب تمكين عملية المراجعة والموافقة على قرارات التصنيف من قبل مؤسسة بيانات دبي. ويتم توضيح الإصدار الحالي لإطار العمل في هذا المعيار من معيار بيانات دبي.

كما يوضح الرسم البياني أدناه العلاقات بين الفئات المختلفة لبيانات دبي.

## الفئات الخاصة ببيانات دبي



يقدم الجدول أدناه التعريف الخاص بكل فئة من فئات البيانات، بالإضافة إلى أمثلة عليها.

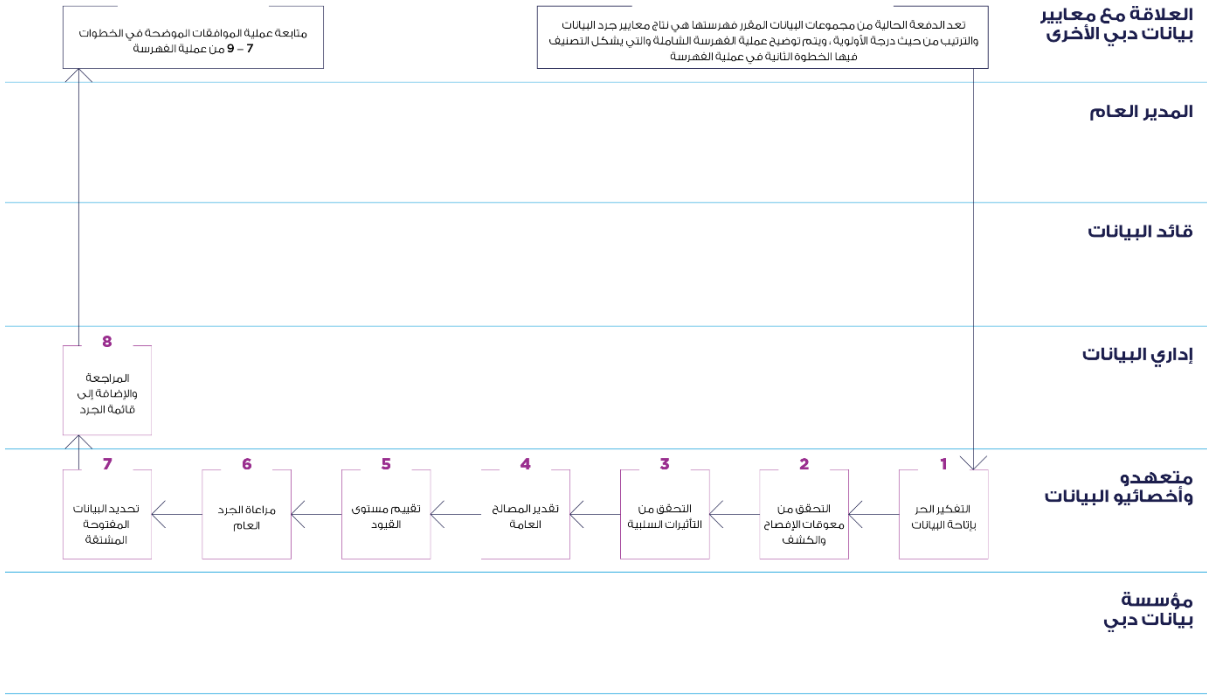
الفئة	التعريف	أمثلة
مفتوحة	البيانات التي تقدمها الجهات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص للأفراد، لتكون متاحة بشكل مطلق أو بأدنى حد من القيود، ويتم استخدامها أو تبادلها مع الغير.	تتضمن جميع البيانات الحكومية التي لا تستوفي المعايير الخاصة بالتصنيفات باعتبارها مشتركة.
مشتركة - خصوصية	البيانات التي قد ينتج عن الإفصاح عنها أو التبادل غير المقيد لها <b>ضرر محدود</b> على الجهات الحكومية أو الشركات أو الأفراد، مثل: <ul style="list-style-type: none"> <li>الإفصاح عن المعلومات الشخصية</li> <li>انخفاض محدود في قدرة الجهة على تنفيذ المهام اليومية المنوطة بها</li> <li>ضرر محدود على الأصول، أو خسارة مالية محدودة للجهة أو الشركة أو الفرد</li> <li>ضرر محدود على الشركات عن طريق تقييد مستوى التنافسية لديها والتأثير على مبدأ تكافؤ الفرص بشكل سلبي</li> <li>إحداث تأثير عكسي على سلامة الجمهور والعدالة الجنائية وأنشطة التنفيذ</li> </ul>	على سبيل المثال، من الممكن أن تكون التفاصيل والمحتوى ل: <ul style="list-style-type: none"> <li>محاضر الاجتماعات واللوائح والسياسات الداخلية وتقارير الأداء الخاص بالجهة الحكومية</li> <li>المراسلات داخل الجهة الحكومية أو مع الجهات الحكومية الأخرى أو الأطراف الثالثة</li> <li>المعاملات المالية والتقارير المالية</li> <li>بيانات الشركات التي تؤثر على مستوى التنافسية لديها، مثل: العطاءات أو العقود التي تنص على مواد عدم الإفصاح أو الكشف</li> <li>تعاملات الأفراد مع الحكومة، والتي تتضمن البيانات الشخصية والحساسية في الوقت نفسه (التفاصيل الخاصة بملكية الممتلكات من مختلف الأنواع، والتراخيص التجارية أو المهنية، والوثائق الشخصية، وتصاريح الإقامة، والتأشيرات والإيجارات).</li> <li>الاسم والعنوان وتاريخ الميلاد وغيرها من المعلومات الشخصية غير الحساسة</li> </ul>
مشتركة - حساسة	البيانات التي قد ينتج عن الإفصاح عنها أو التبادل غير المقيد لها <b>ضرر بالغ</b> على الجهات الحكومية أو الشركات أو الأفراد، مثل: <ul style="list-style-type: none"> <li>انتهاك الخصوصية جراء الإفصاح عن المعلومات الشخصية الحساسة، مثل: السجلات الطبية للفرد</li> <li>انتهاك حقوق الملكية الفكرية</li> <li>انخفاض خطير في قدرة إحدى الجهات على تنفيذ الوظائف والمهام المنوطة بها، أو ضرر بالغ على الأصول الخاصة بها، أو خسارة مالية بالغة</li> <li>إلحاق ضرر بالغ بالشركات والذي قد يؤدي إلى فقدان ميزتها التنافسية، أو فقدان بعض من</li> </ul>	على سبيل المثال، من الممكن أن تكون التفاصيل والمحتوى ل: <ul style="list-style-type: none"> <li>مسودة القوانين والسياسات والتشريعات الحكومية</li> <li>تقارير التدقيق الخاصة بجهة حكومية</li> <li>شكاوى الموظفين ومحاضر التحقيق</li> <li>رواتب الموظفين وتقارير الأداء</li> <li>النفقات المالية السرية</li> <li>البيانات أو الخطط أو الوثائق الفنية الخاصة بنظم تقنية المعلومات والشبكات الخاصة بالجهة الحكومية</li> <li>البيانات الشخصية الحساسة كما تم تعريفها في لائحة سياسات بيانات دبي، (على سبيل المثال،</li> </ul>

الفئة	التعريف	أمثلة
	<p>المزايا المعرفية والفكرية الأساسية أو تكبد خسائر مالية ثقيلة</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ضرر بالغ على الفاعلية التشغيلية لجهاز الشرطة وقوات الأمن والقوات المسلحة وأجهزة الاستخبارات أو إدارة العدالة</li> <li>• ضرر بالغ على العلاقات مع الحكومات الصديقة أو أضرار على العلاقات الدولية التي تؤدي بدورها إلى احتجاج رسمي أو فرض عقوبات رسمية</li> </ul>	<p>فيما يتعلق بالخلفية العرقية أو السجلات الطبية أو المعتقدات السياسية أو الدينية)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• <b>البيانات الشخصية المهمة (تفاصيل الضمان الاجتماعي، الهوية الإماراتية أو معاش التقاعد)</b></li> <li>• بيانات بطاقة الائتمان أو الحسابات البنكية</li> <li>• الأحكام أو المخالفات أو الانتهاكات وفقاً للتحقيقات ذات الصلة بالأفراد</li> <li>• أوامر الحجز على الأصول أو الممتلكات الخاصة بالأفراد والشركات</li> </ul>
مشتركة - سرية	<p>البيانات التي قد ينتج عن الإفصاح عنها أو التبادل غير المقيد لها ضرر فادح على المصالح العليا للبلاد، وضرر شديد للغاية على الجهات الحكومية أو الشركات أو الأفراد، مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الإفصاح عن أي معلومات شخصية لشخص مهم للغاية أو انتهاك أي حقوق ملكية فكرية لهذا الشخص</li> <li>• تأثير سلبي بالغ أو ملحوظ على المصالح العليا لإمارة دبي، أو أي إمارة أخرى أو دولة الإمارات العربية المتحدة</li> <li>• انخفاض حاد في قدرة إحدى الجهات الحيوية والرئيسية على القيام بالمهام والوظائف المنوطة بها، أو ضرر شديد جداً على الأصول الخاصة بها، أو خسارة مالية ثقيلة أو تأثير سلبي واضح على صورة الجهة وفقدان الثقة العامة في هذه الجهة وفي الحكومة بشكل عام</li> <li>• إحداث ضرر بالغ على الشركات الكبرى التي تلعب أدواراً حيوية واستراتيجية في الاقتصاد الوطني، والذي قد يؤدي إلى خسائر مالية ثقيلة أو الإفلاس أو فقدان الدور القيادي والرائد الذي تلعبه</li> <li>• تعريض سلامة وحياة الأفراد ذوي الصلة بالأدوار الأمنية (على سبيل المثال، قوات الأمن وقوات الشرطة) لمخاطر جسيمة، أو الأطراف في القضايا الخطيرة (على سبيل المثال، الشهود)</li> <li>• المعلومات التي سيؤدي الإفصاح عنها إلى حدوث تأثيرات سلبية على الحفاظ على الأمن وإقامة العدالة، أو تتسبب في إحداث إعاقة</li> </ul>	<p>على سبيل المثال، من الممكن أن تكون التفاصيل والمحتوى لـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• التقارير أو المحاضر أو الأوامر الأمنية</li> <li>• المحاضر الحساسة والتقارير الخاصة بالمجلس التنفيذي أو اللجان التابعة له</li> <li>• الاتفاقيات أو العقود ذات الطبيعة السرية المبرمة بين دبي أو إمارة أخرى أو دولة الإمارات العربية المتحدة مع الدول الأخرى</li> <li>• البيانات والخطط وأنظمة التشغيل الخاصة بالمؤسسات ذات الصلة بإنتاج الطاقة أو المياه أو شبكات البنية التحتية أو إدارة حركة المرور أو أنظمة الاتصالات</li> <li>• البيانات الخاصة بقوات الأمن، بما في ذلك المنشآت والأجهزة والأفراد وأنظمة التشغيل</li> <li>• البيانات واللوائح الخاصة بالأفراد والجهات الخاضعة للرقابة أو المدرجين في القائمة السوداء</li> <li>• البيانات الخاصة بأنظمة الرقابة والإشراف وأنظمة مراقبة الدخول والحركة في المؤسسات الحيوية</li> <li>• البيانات ذات الصلة بالمخبرين الأمنيين أو الجواسيس أو الشهود في الدعاوى القضائية الخطيرة</li> <li>• البيانات ذات الصلة بالاستثمارات المالية الاستراتيجية الخاصة بالحكومة (الشركات الوطنية وصناديق الاستثمار والشركات العالمية "في الخارج")</li> <li>• أوامر الحجز أو منع السفر</li> <li>• <b>معلومات التعريف الشخصية المتعلقة بكبار الشخصيات أو المجموعات المهمة أو الأشخاص</b></li> </ul>

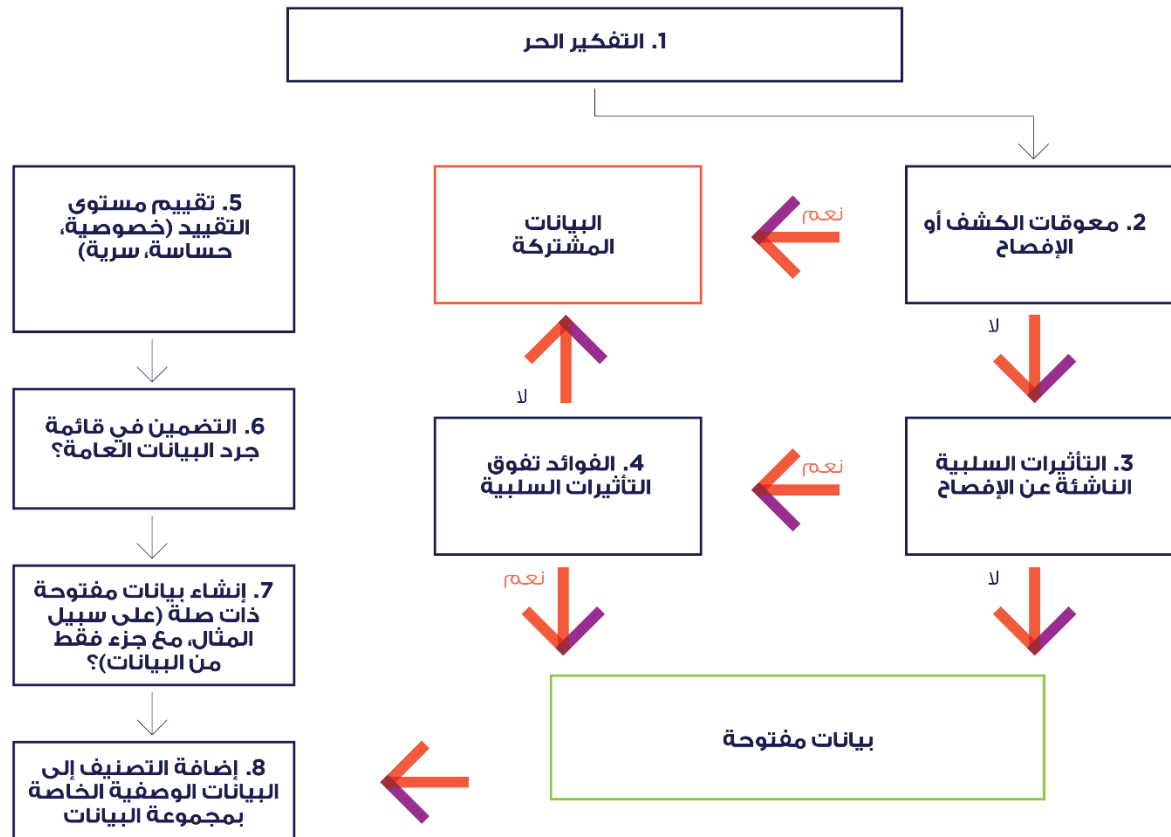
الفئة	التعريف	أمثلة
	كبيرة وطويلة الأجل في القدرة على التحقيق في الجرائم أو ملاحقتها قضائياً	

# العملية

يقدم الرسم البياني أدناه ملخصاً للعملية التي ينبغي اتباعها في عملية تصنيف مجموعات البيانات، وتوضيح أي الأدوار الرئيسية لحوكمة البيانات التي عادة ما ستكون مسؤولة عن كل خطوة في هذه العملية.



من الممكن أيضاً تصوير عملية التصنيف في صورة مخطط رسم بياني، يحتوي على الخطوات الرئيسية 1-8 الموضحة بالتفصيل أدناه.



يتعين على الفرد الذي يدرك مجموعة البيانات بشكل أفضل (عادة ما يكون متعهد بيانات) إجراء التصنيف الأولي، علماً بأن إداري البيانات هو من يتحمل المسؤولية عن ضمان اتباع العملية.



## التفكير بإتاحة البيانات

من الضروري التأكيد على الالتزام الاستراتيجي من جانب حكومة دبي لمستويات الانفتاح العالية. وعند اتباع الخطوات الخاصة بهذا الإجراء، يجب أن يكون التقدير التلقائي بشأن مجموعة البيانات هو أنه سيتم تصنيفها على أنها مفتوحة. وتتطلب الاستثناءات وجود حالة مقنعة ترتبط بمعايير واضحة، والتي سيتعين توثيقها والموافقة عليها مع مؤسسة بيانات دبي.

وغالباً ما يكون "التفكير بإتاحة البيانات" هو الجزء الأصعب في إجراء التصنيف، ولا سيما إذا كانت الجهة في بداية مشروع البيانات المفتوحة الخاص بها. وقد ينتاب الموظفون شعوراً بالقلق من أن عملية النشر ستعكس بالسوء عليهم، حيث يمكن تفسير بعض البيانات -على سبيل المثال- على أنها غير مواتية أو أن البيانات قد تحتوي على فجوات أو نقاط غير دقيقة. ولذا فإنه من المهم أن يدرك الموظفون أنه سيتم دعمهم أو أنهم يحظون بدعم من جانب الإدارة في عملية اتخاذ القرار بنشر البيانات التي عثر على وجود مشكلات فيها في وقت لاحق. ومن ثم، ينبغي النظر إلى هذه المشكلات التي تتسبب في إزعاج جميع المؤسسات وجميع البيانات والنشر على أنها فرصة للمساعدة في اكتشاف الأخطاء والمشكلات والعمل على تحسينها.

ومن أجل ذلك، فإنه من المفيد للغاية أن تقوم الإدارة العليا بإبلاغ الموظفين بالتزامها والالتزام الجهة بالانفتاح، إذا كانت في بداية مشروع البيانات المفتوحة. كما يجب أن يكون قائد البيانات موجوداً للرد على المخاوف أو الاستفسارات المطروحة من جانب الموظفين.

يتعين تنفيذ الخطوات التالية من جانب الأفراد الملمين والأكثر اطلاعاً على البيانات، مثل: متعهد البيانات، فيما يتعلق بكل مجموعة من مجموعات البيانات في الدفعة الحالية قيد [الفهرسة](#).

## التحقق من معوقات الإفصاح والكشف

هناك بعض المعايير التي قد تحول دون الإفصاح عن مجموعة بيانات بوصفها بيانات مفتوحة. وتتضمن هذه المعايير اثنين من المعوقات المطلقة للإفصاح. ولا يمكن تصنيف مجموعة بيانات على أنها مفتوحة إذا كان نشرها:

- يخالف التشريعات أو القوانين الحالية.
- أو يشكل تهديداً خطيراً على المصلحة الوطنية العليا للبلاد و/ أو الأمن الوطني.

لذا، ينبغي التحقق من أن عملية نشر مجموعات البيانات لا تخالف أي شرط من هذه الشروط. وفي معظم الحالات، ينبغي توضيح مدى وجود أي معوق من هذه المعوقات ينطبق عليها، ولكن في حالات الشك قد تحتاج إلى استشارة إدارة الشؤون القانونية لدى جهتك.

إذا كانت مجموعة البيانات ممنوعة من النشر بسبب أحد هذين المعوقين، حينئذٍ يتعين:

- تصنيف مجموعة البيانات باعتبارها بيانات مشتركة، وإضافة هذا التصنيف إلى قائمة الجرد، بالإضافة إلى الأسباب وراء هذا التصنيف.
- الانتقال إلى الخطوة ٥ لتصنيف نوع البيانات الفرعي حسب درجة التحفظ على المشاركة.

## التحقق من التأثيرات الضارة الناشئة عن الإفصاح

إذا لم تنطبق معوقات الإفصاح في الخطوة الثانية، حينئذٍ توجد تأثيرات ضارة أخرى محتملة ينبغي النظر بعين الاعتبار إليها قبل التأكيد على البيانات على أنها بيانات مفتوحة.

يرجى مراعاة ما إذا كان إصدار مجموعة البيانات سينطوي على مخاطر جسيمة لواحد أو أكثر من العناصر التالية عن طريق التحقق مما إذا كانت إجابتك بـ "نعم" على أي من الأسئلة المدرجة:

المخاطر	الأسئلة والملاحظات
انتهاك خصوصية أي فرد	<p>1. هل تعتقد أنه بالإمكان تحديد أي أفراد من خلال هذه البيانات؟</p> <p>سينطبق هذا الأمر إذا كانت مجموعة البيانات تتضمن بيانات عن أفراد يمكن التعرف عليهم - على سبيل المثال، عنواينهم أو سجلهم الطبي أو تواريخ ميلادهم أو المعلومات الضريبية.</p> <p><b>ملاحظة:</b> لا يحتاج الفرد إلى تسميته حتى يتم التعرف عليه. فإذا كانت البيانات تحتوي على معلومات بشأن الأفراد، حتى لو لم يكن بالإمكان التعرف عليهم بسهولة، فقد يتم التعرف عليهم عندما يتم تجميع البيانات مع المعلومات أو مجموعات البيانات الأخرى المتوفرة علانية. ومن المرجح أن ينقل أي إصدار للبيانات على مستوى الأفراد أو المجموعات الصغيرة من الأفراد، مثل: الأسر، هذه المخاطر.</p> <p>إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، حينئذٍ يتعين على الجهة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تصنيف مجموعة البيانات بوصفها بيانات مشتركة.</li><li>• محاولة إنشاء مجموعة بيانات مشتقة يمكن تصنيفها على أنها "مفتوحة".</li></ul> <p>وقد يتحقق ذلك عن طريق إخفاء البيانات، وإخراج البيانات التي تشير إلى أحجام عينات صغيرة، أو تجميع البيانات، أو إيجازها، أو إخراج الخصائص التي تحمل البيانات الشخصية. وبمجرد إنشاء مجموعة بيانات واحدة أو مجموعات بيانات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- تحقق مما إذا كان أي معايير من معايير تقييم المخاطر الأخرى ينطبق على الحالة.</li><li>- إذا لم يكن كذلك، حينئذٍ يرجى تصنيف البيانات على أنها بيانات مفتوحة وإضافتها إلى قائمة جرد البيانات. ويتعين <a href="#">فهرسة</a> مجموعة البيانات "المفتوحة" الجديدة، مع بقية مجموعات البيانات في الدفعة الحالية.</li></ul> <p><b>ملاحظة:</b> يجب دائماً أن تكون هناك إمكانية لإنشاء إصدار البيانات الذي لا ينتهك الخصوصية. وفي كثير من الحالات، ستكون مجموعات البيانات الموجزة والمجهولة المصدر موجودة بالفعل داخل الجهة؛ تقديم المعلومات الإحصائية والتحليلية والإدارية لاستخدامها في إدارة الخدمة التي أسفرت عن البيانات الشخصية الأكثر تفصيلاً.</p>
انتهاك الحقوق القانونية أو الاتفاقيات (مثل اتفاقيات عدم الإفصاح، أو حقوق الملكية الفكرية، أو	<p>إذا كانت عملية نشر البيانات ستؤدي إلى انتهاك الاتفاقية القانونية الحالية، ينبغي تصنيف مجموعة البيانات في البداية بوصفها بيانات مشتركة، إلى جانب اتخاذ الخطوات للتحقق من مدى إمكانية نشر الأجزاء بشكل علني أو إعادة التفاوض بشأن هذه الاتفاقيات للسماح بنشرها في المستقبل.</p>

الأسئلة والملاحظات	المخاطر
<p>وعلى وجه التحديد، يرجى النظر بعين الاعتبار إلى الأسئلة التالية:</p> <p>2. هل القانون الأساسي الذي بموجبه يتم تمكين الجهة من جمع البيانات من أو ذات الصلة بجهة تابعة للقطاع الخاص يفرض واجباً على الجهة للحفاظ على خصوصية البيانات؟</p> <p>إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، حينئذٍ يتعين على الجهة تصنيف مجموعة البيانات بوصفها بيانات مشتركة.</p> <p>3. هل تمتلك الجهة اتفاقية عدم الإفصاح أو عقداً آخر مبرم مع جهة أو أكثر تابعة للقطاع الخاص وتفرض التزامات تعاقدية للحفاظ على خصوصية البيانات؟</p> <p>إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، حينئذٍ يتعين على الجهة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تصنيف مجموعة البيانات بوصفها بيانات مشتركة في المقام الأول</li> <li>• مراعاة ما إذا كان من المفيد مخاطبة الجهات المعنية بالقطاع الخاص للحصول على موافقتهم بقبول التنازل عن حقوق عدم الإفصاح الخاصة بهم ذات الصلة ببعض أو كل البيانات بشكل تطوعي، وذلك بالتعاون مع مؤسسة بيانات دبي.</li> <li>• يرجى مراعاة النطاق الخاص بإعادة التفاوض بشأن العقد لتمكين عملية الإفصاح عن البيانات المفتوحة بشكل أكبر في المستقبل، في أي نقطة مراجعة أو تجديد في العقد مستقبلاً.</li> </ul> <p>4. هل تمتلك الجهة التابعة للقطاع الخاص حقوق الملكية الفكرية في بعض أو كل البيانات؟</p> <p>إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، حينئذٍ يتعين على الجهة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تصنيف مجموعة البيانات بوصفها بيانات مشتركة في المقام الأول</li> <li>• المشاركة مع صاحب حقوق الملكية الفكرية لتحديد ما إذا كان سيقدم الموافقة على فتح البيانات، مع احتمالية وجود بعض القيود على التراخيص</li> <li>• في الحالات التي تنشأ فيها حقوق الملكية الفكرية للجهة التابعة للقطاع الخاص عن أداء العقد التجاري بالنيابة عن الجهة الحكومية، ينبغي السعي إلى التفاوض من جديد بشأن أحكام العقد، وخاصة في حالة مراجعة العقد أو تجديد نقاطه.</li> </ul> <p><b>ملاحظة:</b> عند الإجابة عن هذا السؤال، يتعين على الجهات الحكومية ملاحظة أنه من غير المقبول تصنيف مجموعة البيانات بوصفها بيانات مشتركة على أساس امتلاك الجهة الحكومية لحقوق الملكية الفكرية في البيانات، حتى في الحالات التي تستغل فيها حقوق الملكية الفكرية في الوقت الحالي على أساس تجاري. وبالأحرى، ينبغي تصنيف مجموعة البيانات بوصفها بيانات مفتوحة، مع النظر بعين الاعتبار إلى طبيعة الترخيص وأساس التسعير الذي صنفت على أساسه بأنها مفتوحة.</p>	<p><b>معلومات الجهة الخاصة</b></p> <p><b>الحساسية "المعلومات الحساسة تجارياً"</b></p>
<p>الجوانب التي ينبغي مراعاتها:</p> <p>5. هل سيشكل الإفصاح عن هذه البيانات مخاطر على صحة وسلامة الأفراد أو على صحة وسلامة الجمهور؟</p> <p>6. هل سيشكل الإفصاح عن هذه البيانات مخاطر أخرى على المجتمع؟</p> <p>إذا كانت أي مخاطر تم تحديدها في ضوء هذين السؤالين:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>– محددة وواضحة وليست عامة وغامضة</li> <li>– تستند إلى الأدلة والبراهين</li> </ul>	<p><b>المخاطر على سلامة الأفراد والمجتمع</b></p>

المخاطر	الأسئلة والملاحظات
	<p>حينئذٍ، ينبغي تصنيف مجموعة البيانات بوصفها بيانات مشتركة وتوثيق الأسباب بقدر وافي من التفاصيل الذي يمكن أصحاب المصالح الخارجيين من فهم الأسباب المنطقية والرد عليها.</p> <p>ملاحظة: تعد زيادة الشفافية بشكل عام قوة للصالح الاجتماعي وليست خطراً اجتماعياً.</p>
<p>مخاطر التأثير السلبي على إقامة العدالة والمحافظة على الأمن</p>	<p>7. هل تم مراعاة ما إذا كان الإفصاح عن هذه البيانات يشكل مخاطر على إقامة العدالة والمحافظة على الأمن؟</p> <p>إذا كانت أي مخاطر تم تحديدها في ضوء هذين السؤالين:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>— محددة وواضحة وليست عامة وغامضة</li> <li>— تستند إلى الأدلة والبراهين</li> </ul> <p>حينئذٍ، ينبغي تصنيف مجموعة البيانات بوصفها بيانات مشتركة وتوثيق الأسباب بقدر وافي من التفاصيل الذي يمكن أصحاب المصالح الخارجيين من فهم الأسباب المنطقية والرد عليها.</p>
<p>تأثير سلبي كبير على العمل وفاعلية الحكومة</p>	<p>8. هل تم مراعاة ما إذا كان الإفصاح عن هذه البيانات يسبب تأثيراً سلبياً كبيراً على الفعالية التي يمكن لجهتك وللجهات الأخرى من خلالها تسليم الأعمال والأهداف المنوطة بهم؟</p> <p>ملاحظة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• من غير المقبول التعامل مع "احتمالية أن تتسبب البيانات المفتوحة في إحراج الحكومة لأنها قد تكشف عن سوء الأداء" بوصفها خطراً بموجب هذا البند</li> <li>• ينبغي أن تكون أي مخاطر تم تحديدها:</li> </ul> <ul style="list-style-type: none"> <li>— محددة وواضحة وليست عامة وغامضة</li> <li>— تستند إلى الأدلة والبراهين</li> <li>— موثقة ضمن قائمة جرد البيانات مع قدر وافي من التفاصيل الذي يمكن أصحاب المصالح الخارجيين من فهم الأسباب المنطقية والرد عليها.</li> </ul>

إذا كان أحد أو أكثر من هذه التأثيرات الضارة ينطبق، يتعين:

- إضافة المخاطر التي قمت بتحديددها إلى قائمة الجرد
- الانتقال إلى الخطوة 4.

وإذا لم ينطبق أي من التأثيرات السلبية المذكورة أعلاه، يتعين:

- تصنيف البيانات بوصفها بيانات مفتوحة وإضافة هذا التصنيف إلى قائمة الجرد
- الانتقال إلى مجموعة بيانات أخرى، أو الانتقال إلى الخطوة 8.

## تقدير المخاطر الخاصة بالتأثيرات الضارة ضد الصالح العام

في حال تحديد التأثيرات الضارة الناشئة عن عملية النشر في الخطوة 3، حينئذٍ يوجد افتراض بعدم النشر، لكنها لا تشكل معوقات مطلقة للكشف أو الإفصاح. وقد تفوق المصلحة العامة في نشر مجموعة البيانات النتائج السلبية في معظم الأحيان.

ينبغي النظر بعين الاعتبار إلى ما إذا كان هناك قيمة اقتصادية عالية أو مصلحة عامة في نشر البيانات. على سبيل المثال، نشر المعلومات علناً؛

- وجود فوائد اقتصادية هائلة، على سبيل المثال، هل يمكن استخدام البيانات في توفير خدمات جديدة عالية القيمة؟
- هل تعمل على زيادة الشفافية في الإنفاق الحكومي أو اتخاذ القرارات؟

إذا كان الأمر كذلك، ينبغي عليك تحديد ما إذا كان من المناسب والمعقول نشر البيانات بشكل مؤقت، بالرغم من التأثيرات السلبية المحددة في الخطوة ٣. وسيكون القرار النهائي في يد مؤسسة بيانات دبي.

إذا كنت تعتبر أن الصالح العام يفوق مخاطر التأثيرات الضارة، حينئذٍ يتعين

- تسجيل ذلك في قائمة الجرد
- تصنيف البيانات بوصفها بيانات مفتوحة وإضافة هذا التصنيف إلى قائمة الجرد
- الانتقال إلى مجموعة بيانات أخرى، أو الانتقال إلى الخطوة ٨.

أما إذا كان الصالح العام لا يفوق مخاطر التأثيرات الضارة، حينئذٍ يتعين:

- تصنيف البيانات في الجرد بوصفها مشتركة
- الانتقال إلى الخطوة ٥ لتصنيف البيانات بشكل آخر.

## تقييم مستوى القيود

وبما أنه تم تصنيف مجموعة البيانات بوصفها بيانات مشتركة (أي مقيدة)، ينبغي تصنيفها أيضاً بوصفها بيانات خصوصية أو حساسة أو سرية، حسب الضرر الناشئ عن الإفصاح عنها.

- وحيثما تكون احتمالية الضرر محدودة، يرجى تصنيف البيانات بوصفها خصوصية
- وحيثما تكون احتمالية الضرر كبيرة، يرجى تصنيف البيانات بوصفها حساسة
- وحيثما تكون احتمالية الضرر عالية، يرجى تصنيف البيانات بوصفها سرية.

وسيؤثر هذا التصنيف على الشخص الذي يمكنه الاطلاع على البيانات. وسيتم توفير البيانات الخصوصية للمسؤولين المعنيين بها بشكل مباشر، استناداً إلى مجال عملهم ودرجتهم الوظيفية. وتكون البيانات الحساسة أكثر تقييداً مع تصاريح الوصول الجديدة التي تتطلب موافقة صريحة. ولن يتم تخزين البيانات السرية على منصة دبي بالس ويقتصر الوصول على الأشخاص المحددين.

وسيتم توثيق غرض الوصول لجميع البيانات المشتركة الموجودة على المنصة (أي البيانات الخصوصية والحساسة)، بالإضافة إلى سجلات تدقيق تتضمن الشخص الذي قام بعملية الوصول ونوع الوصول ووقت الوصول وسبب الوصول. وبشكل افتراضي، يتعين تصنيف البيانات المشتركة بوصفها بيانات "خصوصية"، الأمر الذي من شأنه تمكين استخدام البيانات على مستوى الحكومات على النحو المطلوب.

ومهما يكن التصنيف الذي يتم اختياره، فإن الأمر يتطلب أسباب واضحة للتقييد وأمثلة على الضرر المحتمل الذي ربما ينشأ نتيجة المشاركة على نطاق واسع.

وفيما يتعلق بالبيانات التي يتم تصنيفها على أنها "خصوصية" أو "حساسة"، سيتعين عليك توثيق اتفاقيات المشاركة الحالية وأذونات الوصول. كما سيتم توثيق الإرشادات في وحدة إدارة الأذونات في المستقبل. يرجى الاتصال في الوقت الحالي بـ [support@dubaidata.ae](mailto:support@dubaidata.ae)، للحصول على جدول بياني إلكتروني لاستيفاء البيانات.

## تبرير الاستثناءات من قائمة جرد البيانات العامة

وبشكل افتراضي، سيتم تضمين جميع مجموعات البيانات الخصوصية والحساسة في قائمة [جرد البيانات](#) المنشورة، وهو ما يشير إلى أنه سيكون من المعلوم والمعروف للجميع أن الجهة تحتفظ بالبيانات، ورغم ذلك فإنه لن يتم الوصول إلى البيانات نفسها إلا من قبل المستخدمين المعتمدين والمصرح لهم بذلك فقط.

إذا كانت الجهة ترغب في عمل استثناء لذلك فيما يتعلق بمجموعة البيانات الخصوصية أو الحساسة، حينئذٍ ينبغي عليها إثبات حقيقة أن مجموعة البيانات الموجودة (على النحو الذي يتعارض مع البيانات نفسها) ستحدث تأثيرات سلبية من النوع المدروس في الخطوة ٣ بشكل عام. ويكون القرار النهائي بشأن ما إذا كان يتم إخفاء مجموعة البيانات من قائمة الجرد المنشورة في يد مؤسسة بيانات دبي.

## مراعاة ما إذا كان بالإمكان نشر مجموعة البيانات المشتقة

وحيثما تم تصنيف البيانات بوصفها بيانات مشتركة، ثمة صراع بين الحاجة للسرية والخصوصية والفوائد الناشئة عن الانفتاح. ومع ذلك، ربما يكون بالإمكان نشر ملخص أو إصدار منقح أو موجز أو مشتق آخر من البيانات، قد يكون له قيمة مثل البيانات المفتوحة، مع تجنب التأثيرات السلبية المحددة في الخطوة 3.

- يرجى مراعاة ما إذا كان بالإمكان نشر إصدار منقح من البيانات.

إذا كان هناك احتمالية لنشر مجموعة البيانات المشتقة التي تتجنب المعوقات والتأثيرات السلبية المذكورة في الخطوات 2 - 3، أو حيث تفوق المصلحة العامة التأثيرات السلبية كما هو موضح في الخطوة 4، حينئذٍ:

- يتعين إدراج مجموعة بيانات مشتقة جديدة ("فرعية") في قائمة جرد البيانات، يتم ملاحظتها كما هي وترتبط بمجموعة البيانات الأصلية، لكنها تصنف على أنها بيانات مفتوحة.

ومن ثم، ينبغي فهرسة مجموعة البيانات هذه باتباع بقية عملية الفهرسة.

#### مثال: إنشاء مجموعة بيانات مشتقة

يرجى النظر بعين الاعتبار إلى مجموعة البيانات الخاصة بالنتائج التعليمية لطلاب المدارس. وستحظى البيانات بقيمة بأساليب مختلفة: على سبيل المثال، للباحثين الذين ينظرون بعين الاعتبار إلى الاختلاف والفرق في التحصيل الدراسي بين الأجناس المختلفة أو المجالات المختلفة أو القيمة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق تقدمه شركة ناشئة لمساعدة أولياء الأمور في المقارنة بين المدارس المختلفة. ومع ذلك، فقد تم تمييز مجموعة البيانات بوصفها "خصوصية" نظراً لأن السجلات تتضمن معلومات شخصية حول الطلاب، كما أن إصدار مجموعة البيانات سينتهك خصوصيتهم.

وفي هذا المثال، يوجد عدد من الأساليب التي يمكن من خلالها إعداد مجموعة البيانات المشتقة ونشرها، حسب التفاصيل. وقد يكون مجرد إخفاء السجلات أمراً كافياً، حيث لم يعد هناك إمكانية لتحديد الطلاب الأفراد. فإذا كانت البيانات دقيقة ومحددة للغاية، فربما يتعين تجميعها أو إزالة عدد صغير لضمان عدم إمكانية تتبع النتائج أو مستوى الأداء الفردي بالنسبة لأفراد معينين. وفي هذا الحالة، يمكن عرض النتائج حسب الفئة العمرية والنوع والمدرسة أو مع السمات الخاصة / المجالات التي تم إزالتها.

وقد يكون هناك حالات يمكن فيها إيجاز مجموعات البيانات الحساسة أو السرية، أو تعديلها بأساليب من شأنها تمكين مشاركة أقل تقييداً على مستوى الجهات الحكومية، مع استمرار عدم السماح بالنشر المفتوح. إذا كانت هذه هي الحالة، حينئذٍ ينبغي إنشاء مجموعة بيانات جديدة في قائمة جرد البيانات، في التصنيف المناسب الأقل درجة (خصوصي أو حساس).

## إضافة تصنيف وتوثيق البيانات الوصفية لمجموعة البيانات، كجزء من جرد البيانات



ينبغي توثيق التصنيفات والأسباب الداعمة المقدمة خلال هذه العملية من أجل تغذية جرد البيانات بالمعلومات. وسيشكل التصنيف جزءاً إلزامياً من البيانات الوصفية الخاصة بمجموعة البيانات، بالإضافة إلى العناصر الأخرى المحددة في هذه الوحدة من دليل بيانات دبي بشأن [البيانات الوصفية](#). وفيما يتعلق بالجهة الأصغر حجمًا، يمكن إجراء هذا التصنيف في وثيقة منفصلة أو جدول بياني مستقل، ومن ناحية أخرى يكون لدى الجهة الأكبر حجمًا التي تمتلك موارد فنية كافية الرغبة في إعداد كتالوج البيانات الخاص بها، وهو ما يتيح إمكانية أمام متعهدو البيانات من كل قسم بإدخال وتحرير البيانات الوصفية بشأن مجموعات البيانات التي يتولون مسؤوليتها.

وبمجرد فهرسة جميع مجموعات البيانات بشكل كامل، فإنه سيتم تجميع التصنيف والمستندات الداعمة له (بالإضافة إلى بقية البيانات الوصفية وعينة التنسيق) من قبل إداري البيانات ومراجعتها. ومن ثم، يجب أن يقوم إداري البيانات بتضمين جميع النتائج ذات الصلة [والبيانات الوصفية](#) لمجموعات البيانات هذه في قائمة جرد البيانات الخاصة بالجهة.

وحينئذٍ ينبغي مراجعة قائمة الجرد الناتج المفهرسة بشكل داخلي من قبل قائد البيانات، ومن ثم إرسالها إلى مؤسسة بيانات دبي كجزء من العملية الشاملة الموضحة في وحدة [عملية الفهرسة](#) (انظر على وجه الخصوص الخطوة 7 و8 و9 في هذه الوحدة). وسيقوم فريق مراجعة تصنيف البيانات لدى مؤسسة بيانات دبي (والذي يتضمن عضو مركز دبي للأمن الإلكتروني) بمراجعة البيانات المفهرسة باستخدام العملية الموضحة في [معايير قبول نشر البيانات](#) والموافقة على جميع القرارات المتعلقة بتصنيف البيانات مع الجهات. إذا كان فريق المراجعة يرغب في إجراء تغييرات على التصنيف، فسيتم مناقشة هذا الأمر مع الجهة، علمًا بأن القرارات النهائية سيتم اتخاذها من قبل مؤسسة بيانات دبي. ويتم توضيح التفاصيل الخاصة بعملية المراجعة والتصديق والموافقات الشاملة - فيما يتعلق بالتصنيف وغيره من العناصر الخاصة بفهرسة البيانات - في وحدة دليل بيانات دبي حول [الفهرسة](#).

## الامتثال

يتعين على قائد البيانات أن يكون راضياً عن:

- جميع مجموعات البيانات قيد الفهرسة في الدفعة الحالية (كما هو محدد في عملية الترتيب من حيث درجة الأولوية) قد تم تصنيفها، إما مفتوحة أو مشتركة (خصوصية أو حساسة أو سرية)
- في حال تصنيف مجموعة البيانات بوصفها مشتركة، فقد تم النظر بعين الاعتبار إلى ما إذا كان بالإمكان تسجيل مجموعة بيانات مشتقة بوصفها مفتوحة أو ذات تصنيف أقل تقييداً (مثبتة) بالأسباب الموثقة)
- يتم توثيق الأسباب الخاصة بتصنيف أي بيانات باعتبارها مشتركة والمطابقة مع التصنيف الموضح في الخطوات 2- 5 في [العملية](#) الموضحة أعلاه.